

تونس تدخل
في حجر صحي

تونس - أعلن الرئيس التونسي قيس سعيد دخول بلاده في حجر صحي عام بعد ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا التي 54 حالة حتى منتصف نهار الجمعة، فيما طمأنت السلطات الصحية مواطنيها بأن الوضع الصحي في البلاد لم يخرج عن السيطرة لكن عدد الإصابات مرشح للارتفاع بقوة في الأيام القادمة.

وأقر الرئيس التونسي إثر اجتماعه بأعضاء مجلس الأمن القومي (مكون من ممثلين عن وزارتي الدفاع والداخلية والمصالح ذات الصلة) بفشل حظر التجوال من السادسة مساء إلى السادسة صباحا الذي أعلن عنه قبل أيام في مكافحة تفشي الوباء.

كما أعلن عن جملة إجراءات أخرى تستتبع إعلانه عن الحجر الصحي، حيث دعا إلى منع التنقل من محافظة إلى أخرى إلا للضرورة القصوى، إلى جانب غلق كل المناطق الصناعية الكبرى حيث يتواجد عدد كبير من العمال.

وفي قرارات تمس الحياة اليومية لمواطنيه، تعهد الرئيس التونسي بمد كل السكان بالمواد الغذائية، فيما أثار هذا القرار موجة من التساؤلات بشأن كيفية تزويد التونسيين بالمواد الأساسية.

ونأتى هذه الإجراءات في إطار المرحلة الرابعة لمكافحة تفشي الفيروس. وتتخوف السلطات من الارتفاع السريع في الإصابات في وقت تعانِي فيه المنظومة الصحية في تونس نقصا فادحا في المعدات الطبية، ويتبادل السياسيون الاتهامات بشأن المتسبب فيها.

وقالت وزيرة الصحة السابقة سميرة مرعي في وقت سابق إن عدد أسرة الإنعاش المتوفرة في كامل البلاد لا تتجاوز 240 سريرا. وحسب الأطباء يستوجب علاج مصاب واحد بفايروس كورونا وصل إلى مرحلة متقدمة ثلاثة أسابيع في غرفة الإنعاش تحت الإتنفس الاصطناعي.

وحسابيا إذا ما تفشى الوباء بين التونسيين بوتيرة أسرع في قادم الأيام فإن المستشفيات لن تكون قادرة على استيعابهم، وهو السيناريو الذي تحاول السلطات الصحية تفاديه.

وفتح انتشار فايروس كورونا النقاش مجددا بشأن منظومة الصحة في تونس، التي يصفها المواطنون، كما السلطات، بالتردية، وسبل تحسينها بعد الانتصار على الوباء.

هدنة سياسية محفوفة بالشكوك
بين السلطة والشارع في الجزائر

تحذيرات من هيمنة السلطات الأمنية على حساب صلاحيات القضاء



هدوء حذر

الناشط إبراهيم دواجي. وكشفت أنها ستباشر اتصالات دولية لدى الهيئات الحقوقية الدولية للتبليغ عما أسمته بـ"جرائم الإخفاء القسري والتعذيب، من أجل التدخل العاجل قصد إنقاذ حياة إبراهيم وحمايته من كل تعذيب محتمل".

في مركز الدرك المذكور، فإن المحامي عبد الغني بادي، نفى في تصريحه الأمر، واستغرب ذلك، لأن الناشط الموقوف للجهات القضائية باعتقاله من قبل جهات أمنية جاءت من العاصمة على أساس أنه سيخضع إلى القضاء الأربعاء، وأن عددا من المحامين تواصلوا مع وكلاء النيابة بمحاكم العاصمة للوقوف مع دواجي في حال عرضه عليهم، وتبين أنه لا علم للجهات القضائية باعتقاله من عمده، ونفس الشيء على مستوى مركز الدرك الوطني بالعاصمة.

وفيما تكثرت الرابطة ان المختطف قد اتصل بعائلته لإبلاغها بتواجده

جهة أمنية، حيث لم يعلن عن وجهة احتجازه، كما تهرت السلطة القضائية المختصة إقليميا من إصدارها لأي قرار توقيف للمعني.

وتكشف المتحدث بأن "فريق المحامين أجرى العديد من الاتصالات بالسلطات القضائية المختصة حول مصير الناشط إبراهيم دواجي، وحتى بالأجهزة الأمنية (الشرطة والدرك)، لكن كل الجهات المذكورة نفت أن يكون الرجل بحوزتها"، وهو ما وأنه "لم يتم التعرف على مكان احتجازه إلا بعد مرور أيام على اختفائه، حيث وجد في مصلحة تتبع لجهاز الأمن الداخلي بالعاصمة وهو في حالة منهارة".

ولفت المحامي إلى أن إبراهيم دواجي كشف عن تعرضه لأشياء خطيرة، سيكون الأحد (غدا)، موعدا للكشف عنها لهيئة المحكمة، وهي ممارسات إذا تم توكيدها تعيد سيناريو حقبة تسعينات القرن الماضي (العشرية الدموية) إلى الأذهان، لما كانت الاختطافات والتعذيب وحتى التصفيات الجسدية تجري خارج أطر القانون والقضاء.

وكانت الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، قد أعلنت "اختطاف المناضل والمعتقل السابق إبراهيم دواجي، في مدينة مستغانم 450 كلم غرب العاصمة، التي يقيم فيها، الإثنين الماضي، بينما كان يستقل سيارته".

وحسب بيان للرابطة فإن "المعلومات الأولية التي تحصلت عليها العائلة أفادت بأن إبراهيم تم اعتقاله من قبل جهات أمنية جاءت من العاصمة على أساس أنه سيخضع إلى القضاء الأربعاء، وأن عددا من المحامين تواصلوا مع وكلاء النيابة بمحاكم العاصمة للوقوف مع دواجي في حال عرضه عليهم، وتبين أنه لا علم للجهات القضائية باعتقاله من عمده، ونفس الشيء على مستوى مركز الدرك الوطني بالعاصمة".

وفيما تكثرت الرابطة ان المختطف قد اتصل بعائلته لإبلاغها بتواجده

خلت الشوارع الجزائرية، الجمعة، من مظاهر الاحتجاجات السياسية لأول مرة خلال أيام الجمعة منذ أكثر من عام، بعدما علقت فعاليات الحراك الشعبي المظاهرات الأسبوعية بسبب وباء كورونا، وفي المقابل شددت السلطة على تطبيق الإجراءات الاحترازية بقوة الردع، حماية للسكان من الوباء.

صابر بلدي

الجزائر - للمرة الأولى، منذ انطلاق الاحتجاجات الشعبية العام الماضي، يمر يوم الجمعة دون أن تشهد شوارع العاصمة الجزائرية وجزر مدن ومحافظات البلاد، خروج الآلاف من الجزائريين للاحتجاج ضد السلطة القائمة، بعد إجماع على الإذعان لهيئة مؤقتة تضع حماية صحة السكان على رأس الأولويات. لكن ذلك لم يمنع في المقابل النشطاء من الاحتجاج عبر العالم الرقمي، من خلال تعبئة على شبكات التواصل الاجتماعي لإطلاق سراح الموقوفين.

وفيما شددت السلطات المختصة على تنفيذ التدابير التي اقترتها الحكومة من أجل التخفيف من انتشار وباء كورونا وسط السكان، توجه نشطاء الحراك إلى حملات تعبئة على شبكات التواصل الاجتماعي.

وعبر المحامي والناشط الحقوقي عبد الغني بادي، عن استغرابه الشديد مما أسماه بـ"الممارسات الأمنية والقمعية المطبقة على بعض الناشطين، في ظل الظروف الاجتماعية المضطربة التي تعيشها البلاد، واستغلال الهبة المعلنة من طرف الحراك للاستمرار في ملاحقة الناشطين".

وأضاف أن "الممارسات المسجلة في الأونة الأخيرة، تقضي إلى استنطاق مؤشرات خطيرة، تنطوي على تغول غير مسبوق للأجهزة الأمنية على حساب السلطة القضائية، وخرق للمنظومة القانونية والحقوقية"، ملمحا في ذلك إلى توقيف الناشط الحقوقي إبراهيم دواجي، خلال الأيام الأخيرة من طرف

وكان الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون أوصى في اجتماع صبيح مجلس الوزراء بـ"ضرورة تشدد الأجهزة الأمنية مع أي تجمع أو مسيرة تهدد سلامة المواطنين". وأكد قبلها "خطر أي تجمع أو مسيرة مهما كان شأنها وتحت

الممارسات المسجلة في
الأونة الأخيرة تقضي إلى
استنطاق مؤشرات خطيرة
تنطوي على تغول غير
مسبوق للأجهزة الأمنية

قرارات حاسمة في المغرب لمواجهة تداعيات فايروس كورونا

إعلان حالة الطوارئ الصحية وتقييد الحركة لإبقاء الوضع تحت السيطرة

كوفيد - 19 في مخيمات تندوف
هل تستطيع الجزائر حماية السكان

بروكسل - لم يسفّن فايروس كورونا المستجد الذي يستشري في العالم بما لا يقل عن 896 وفاة في 176 بلدا، و220 ألفا و343 إصابة مؤكدة بالعدوى، مخيمات تندوف المعزولة حيث تم الإعلان عن تسجيل العديد من الحالات. وكشفت مصادر أوروبية في بروكسل أن الاتحاد الأوروبي قلق للغاية إزاء الخطر الذي يمكن أن يترتب على نشوء بؤرة تفشي واسعة النطاق في هذه المنطقة الخارجة عن القانون.

وتساءلت المصادر عن مسؤولية الجزائر في حماية السكان الصحراويين المحتجزين على أراضيها، لاسيما بعد تخليهم عن سلطاتهم بجهة البوليساريو، وهي الوضعية غير المسبوقة في القانون الدولي.

ونقلت وكالة أنباء المغرب العربي عن هوبرت سيلان، المحامي بهيئة المحامين في باريس، والمتخصص في قضايا المخاطر، تأكيد أن المستوى الصحي في منطقة تندوف سيء جدا في الظروف العادية. فالبؤس يجاور الجريمة، وقانون الأقوى يتجسد كل يوم، والمساعات الإنسانية تتقاسمها قلة قليلة، وكنيجة منطقية، ليس من الممكن تقديم أي إجابة على التحديات التي يطرحها الوباء.

وبعد استحضاره لقرار الدولة الجزائرية القاضي بتفويض سلطاتها في الميدان لجهة البوليساريو، وبما يشكل طريقة لغسل اليدين من

المنشور الخاص بتدبير جائحة فايروس كورونا المستجد، بأمر ملكي، فتح بوابة هامة جدا على مستوى التعبئة المالية، تجسدت في توجيه مخصصات هامة من الدولة للتخفيف من حدة التبعات الاقتصادية والإنعكاسات الاجتماعية التي يمكن أن تتسبب فيها الإجراءات والقرارات المتخذة في سبيل الحد من انتشار الفايروس، وهي الإشارة التي ستلقتها مجموعة من المؤسسات والشركات التي تبرعت لدعم هذا الصندوق في وقت قياسي.

ويعتقد الملكي أن إشراك أجهزة وزارة الداخلية والدرك الملكي والأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني دليل يقنطه أمنية من شأنها تأمين وتعزيز تنفيذ الإجراءات المتخذة، وضمان تنسيق مختلف الخطوات وتكاملها وفق رؤية مشتركة.

ومن العراقيل الأساسية التي قد تفشل أي منطق سياسي للتعامل مع هذه الأزمة المستجدة على المغرب، طرات الإشاعات والأخبار الكاذبة بوسائل التواصل الاجتماعي تستغلها جهات معينة عن وعي لغرض تصفية حسابات سياسية مع الدولة أو الحكومة أو من طرف أشخاص غير ناضجين سياسيا وثقافيا يسعون فقط للتشويش دون خلفيات سياسية.

تضع الظروف الحالية المغرب أمام تحدي النجاح في فن إدارة الأزمة الوبائية والتغلب على انعكاساتها، حسبما يرى موسى المالكي، الأستاذ بجامعة محمد الخامس الرباط، وذلك اعتمادا على مختلف كل تلك الخطوات والإشارات الإيجابية التي يمكن وصفها بتورة شاملة للمغربية ضد جائحة الألفية الثالثة.

المغربي الملك محمد السادس، الثلاثاء 17 مارس الجاري، بالقصر الملكي بالدار البيضاء، وشاركت فيه قيادات الجيش والحكومة والدرك والأمن والمخابرات، اتخاذ قرار حالة الطوارئ.

وأكدت جلسة العمل، حسب موسى المالكي، الأستاذ بجامعة محمد الخامس الرباط، متابعتها المستمرة لتطورات الوباء العالمي وحرصه على التأكد من تنفيذ مختلف الخطوات والإجراءات الحاسمة المتخذة بهذا الصدد، وتعكس توصيته لرئيس الحكومة بالإعداد لمرحلة جديدة ملامح مقارنة استباقية للتعامل مع الوباء ودراسة كافة السيناريوهات الممكنة لتطوره.

وبصفته القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، ونظرا لحساسية الوضع، أعطى الملك محمد السادس، تعليماته بوضع المراكز الطبية المجهزة، التي سبق وأمر بإحداثها لهذا الغرض، بمختلف جهات المملكة، رهن إشارة المنظومة الصحية بكل مكوناتها وعند الحاجة.

واعتبر مراقبون أن الملك محمد السادس كان حازما في تفعيل القرار السياسي بإغلاق المجال الجوي والبحري المغربي أمام المسافرين، وإلغاء كل التجمعات والتظاهرات الرياضية والثقافية والفنية والمساجد والمدارس، وإحداث صندوق خاص بتدبير جائحة فايروس كورونا.

وأكد موسى المالكي، الأستاذ بجامعة محمد الخامس الرباط، أن إحداث

قرار إداري مشترك بين الداخلية والصحة، معتبرا أنه ضروري وكجزء من تدابير الوقاية من انتشار الوباء.

وقال إن هذه المرحلة تتطلب حالة الحزم، مذكرا بما استطاع المغرب القيام به من إجراءات محاصرة التطور السريع للفايروس المستجد.

وأكد المحلل السياسي، سمير بنيس، أن المغرب يواجه على غرار العديد من دول العالم أمثانا عسيرا. وقد عرف كيف يتعامل مع هذا الامتحان بكل مهنية وتفان ومسؤولية، مشددا على أن القرار الأخير بإعلان حالة الطوارئ الصحية، والجهود التي قامت بها السلطات العمومية خلال الأيام القليلة الماضية، لخير مؤشر على أن المغرب في طريقه إلى احتواء العدو غير المرئي الذي يواجهه.

وكانت السلطة العليا تتابع بشكل يومي مجريات الأمور والمستجدات حتى يسهل عليها بناء خطة منهجية قبيلية للتعاظم مع كل تداعيات الوباء. وقد تم خلال الاجتماع الذي ترأسه العاهل

المرئي الذي يواجهه.

وكانت السلطة العليا تتابع بشكل يومي مجريات الأمور والمستجدات حتى يسهل عليها بناء خطة منهجية قبيلية للتعاظم مع كل تداعيات الوباء. وقد تم خلال الاجتماع الذي ترأسه العاهل

محمد ماموني العلوي

الرباط - بعد دخول المغرب حالة الطوارئ الصحية، ابتداء من السادسة مساء الجمعة، تكون الدولة قد استكملت حلقة الإجراءات والتدابير السياسية والاقتصادية والإدارية لمواجهة جائحة كورونا، حيث أعلنت السلطات المغربية تقييد الحركة في البلاد إلى أجل غير مسمى كوسيلة لا غنى عنها لإبقاء الفايروس تحت السيطرة، بعد تسجيل تطورات سلبية بشأن إصابة مواطنين غير وادين من الخارج.

الهدف من هذا الإعلان، كما قال وزير الداخلية المغربي، عبد الوافي لفتيت، "ليس توقيف الحياة الاقتصادية، بل حماية البلاد من هذه الأفة"، مضيفا أن "حركة الأشخاص الذين من الضروري وجودهم بمقرات العمل ستستمر". وأشار رشيد لزرق، أستاذ القانون الدستوري والعلوم السياسية، في تصريح لـ"العرب"، إلى أن قرار وزارة الداخلية بإعلان حالة الطوارئ الصحية



في سباق ضد كورونا

المغرب في حرب ضد الأخبار الكاذبة بعد انتشار المشككين بالوباء